ولئن كنّا قبلنا تقدير نواة إسنادية فعلية لتفسير نصب - ديار ميّة - في الشاهد السابق [1]، فإنّه يصعب رفض تقدير فعل وفاعل يفسّران نصب - زيدا - في قولك: زيدا اضربه. وهو ما سمّاه القدماء، الإضمار على شريطه التفسير. كما يصعب رفض منطقهم في الأبواب التي عقدوها لما سموه - المنصوب بالمستعمل إظهاره - والمنصوب باللازم إضماره [2] فهي لا تختلف من حيث الأصل عن قاعدة الاستلزام المنطقي التي تجريها في كلّ حدثان عامّة (Processus) وفي النص اللغوي وهو الذي يعنينا فنحمل ما جهل أمره على ما علم.

لن يسلم لنا هذا الدفاع عن موقف القدماء إلا إذا برّرنا تبريرا نظريا سبب قبولنا للعامل اللازم إضماره وهو الذي لا يصح النطق به - لكثرة ما لهج المحدثون بهذا القول.

قد يمكن لنا أن نحتج بالحجج الابيستمولوجية التي احتججنا بها ويكون فيها كفاية فنذكّر أن دي سوسير افترض على أساس قاعدة الاستلزام المنطقي المتين صوتا لغويا غير معروف في الألسنة الهندية الأوروبية المعروفة حينئذ، لتفسير ظواهر في الألسنة المعروفة، وكرّمته الصدف التاريخية حين كشفت الحفريات عن لسان هندي أروبي جديد فيه الصوت المفترض.

وبناء عليه يكون تفسير الحدثان اللّغوي كافيا لإثبات صحّة الجهاز النظري المفترض، ولكن ألا توجد حجة لغوية أخرى يمكن أن تفسّر موقف القدماء وتدحض قول المحدثين، وبصيغة أوضح فرضية تتعلّق ببنية اللّغة تفسّر موقف القدماء.

سنرجئ الجواب إلي حين ونمهّد له بطرح صحّة تقدير الحركة الإعرابية، لعلّ في تناول القضية الثانية ما يعين على حلّ القضية الأولى التي أرجأناها.

سبق أن أشرنا إلى أن المحدثين طعنوا في تقدير الحركة الإعرابية التي لا تظهر في اللّفظ. وقد حملوها على التأثر - بالقول الفلسفي -: عرض حادث

---

1 عبد القاهر الجرجاني: «دلائل الاعجاز ص 113/112.

2 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 125 - 127.